

المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

لرباع الهادي*

Résumé:

Cette étude tourne autour de souligner vers l'entrée avant de manière interactive pour le processus d'intégration à travers l'entrée d'intégration économique productive régionale, et de préciser les conditions qui doivent être fournis afin d'être en mesure de contribuer à celle-ci dans la réalisation des objectifs de développement économique régional.

Cette étude tire son importance par l'entrée limitée Exchange (bourse) l'intégration économique des pays en développement en général, et les pays du Maghreb en particulier dans la réalisation des objectifs stratégiques, au motif que les problèmes de ces pays sont liés à l'insuffisance structurelle des principaux secteurs productifs.

Mots clés :

Intégration économique régionale, Le développement durable économique, Intégration productive.

ملخص:

تدور هذه الدراسة، حول تسليط الضوء نحو المدخل ما قبل تبادلي للعملية التكاملية من خلال المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي الاقليمي، وتوضيح الشروط الواجب توفرها لكي يستطيع أن يساهم هذا الأخير إقليميا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال محدودية المدخل التبادلي (التجاري) للتكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية عامة، ودول المغرب العربي خاصة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، انطلاقا من أن مشكلات هذه البلدان هي بنيوية متعلقة بتخلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية .

الكلمات المفتاحية:

التكامل الاقتصادي الإقليمي، استدامة التنمية الاقتصادية، التكامل الإنتاجي.

*أستاذ محاضر قسم ب، جامعة عنابة، الجزائر.

مقدمة:

ليس هناك أدنى شك أن المسيرة الحضارية إنما تتركز على المسيرة الإنتاجية في كل زمان ومكان، وباختصار فإنه ما كان للمجتمعات الرأسمالية في أوروبا وأمريكا واليابان ولا للمجتمع الاشتراكي السوفييتي... أن تصل إلى ما وصلت إليه من تطور مضطرد لو لم تحقق بناء اقتصادها على قاعدة الإنتاج: إنتاج الضروري، فالكمالي، فالحضاري .

لو دققنا اليوم في تجربة المجتمعات الأخرى التي تحاول اللحاق بركب المجتمعات المتطورة المذكورة أوروبا الشرقية والصين.. وان كانت عملية اللحاق اضطرت هذه المجتمعات إلى ضغط العمليات الإنتاجية وتداخلها- نظرا لسرعة التطور في التراكم الرأسمالي والتكنولوجي -فإنها لم تحمل هذه القاعدة، بل ودعمتها بخلق أوساط إنتاجية واسعة قائمة على الإنتاج الموسع والمعمق بالتخصص في أسواق مشتركة هائلة كالسوق الأوروبية المشتركة.

إن هذه المسيرة الحضارية دخلتها الدول المغاربية مغمضة العينين وبقيت كذلك في عملية التنمية كدويلات منفردة وفي نزوعها عن التعاون والتكامل، ولا يفوتنا إدراك أسباب التبعية الاقتصادية المطلقة، فهي تنأى من كون المنطقة لا إنتاجية، لا تعرف كيف يتراكم رأسمال ولا كيف تكونت التكنولوجيا.

من هذا المنطلق تحديدا، إن الدول المغاربية بحاجة لكسر وتجاوز ماهو مفروض عليها، من خلال تسليط الضوء على المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي الاقليمي محاولين طرح تساؤل رئيس:

كيف يساهم المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي الإقليمي المغربي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟

1- تعريف التكامل الاقتصادي الاقليمي «المدخل التجاري» :

باختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية القائمة تتباين مفاهيم التكامل الاقتصادي، إلا أنه يمكن تثبيت التالي: (1)

- مرحلة متقدمة من العلاقات الاقتصادية الدولية تهدف إلى إزالة كافة أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصادية لخلق كيان اقتصادي جديد.
- عملية موضوعية جماعية موجهة لرسم الاقتصاد الوطني وتدويل الحياة الاقتصادية عن طريق رسم تنظيم التبادل بين بلدين أو أكثر ذات أنظمة اقتصادية متماثلة لبلوغ هدف معين .

- عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول حسب درجاته وصوره المتصاعدة، هذه الصور تدرج في القضاء على التمييز في المعاملة بين أعضائها بدءاً من المرحلة التفضيلية وصولاً إلى التكامل التام.

تقع بين هاتين الصورتين، مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية، الأسواق المشتركة ولا شك أن هذه الأخيرة "الأشكال" تستأثر في الوقت الراهن بالجانب الأكبر من الاهتمام.

2. أهداف التكامل الاقتصادي الاقليمي:

نسارع إلى التنبيه إلى أن هذه الأهداف لا تختلف من حيث المبدأ بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة وإن اختلفت أهمية كل منها بالقياس إلى البلدان النامية عنها بالنسبة للمتقدمة، ونسارع إلى التنبيه أيضاً إلى أنه وإن كانت الاعتبارات الاقتصادية أقوى ما تكون إلى تبرير التكامل الاقتصادي بالنسبة للبلاد النامية فهناك جوانب غير اقتصادية، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف في (2):

- مهما يكن من أمر فلا شك أن تحقيق وفورات الإنتاج الكبير يقف في مقدمة الدوافع الاقتصادية، وتزداد أهمية هذا الدافع بالنسبة لمستقبل التصنيع بالبلدان النامية والحصول على مزايا الإنتاج الكبير؛ حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصادياً سليماً، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير؛ حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصادياً سليماً، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

- الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من المنافع الناجمة عن التخصص على صعيد المنطقة التكاملية، ومن ناحية أخرى، لما كان يتوقع أن ينجم عن اتساع نطاق السوق الذي يتحقق بفضل التكتل عن ازدهار التوقعات الاقتصادية بالنسبة للمستقبل، فإن من المتوقع أن يتمخض التكتل ليس فقط عن ارتفاع مستوى تشغيل المقدرة الإنتاجية بل ربما يؤدي ازدهار هذه التوقعات إلى تحريض انسياب الاستثمارات المرغوبة من الخارج (3)، بما يترتب على هذا من الارتقاء قدماً بمستوى الاستثمار.

- فضلاً عن تمكين البلاد الأطراف من الامتصاص السريع للأساليب الفنية الحديثة على أنه مع التسليم بإمكان حدوث هذا كله، فإنه لا يجوز أن يفترض أن في مجرد ظهور فرص جديدة مريحة للاستثمار ما يكفل بذاته أن تحقق هذه الاستثمارات ما لم تتخذ سياسات كفيلة بتدبير التمويل اللازم للاستثمار .

- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية؛ حيث إن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ إن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

- كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنوع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

- رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصاً إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة- اتحاد جمركي على الأقل- حيث يجل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج.

3 -ميلاد اتحاد المغرب العربي : إن ميلاد اتحاد المغرب العربي كان مع التوقيع على معاهدة مراكش 17 فيفري 1989 التي تعتبر الإطار السياسي و القانوني للاتحاد، ثم ذلك في الوقت الذي يعيش فيه العالم ميلاد نظام دولي جديد يتسم بهيمنة المجموعات القوية اقتصادياً، كالولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تدور في فلكها، كندا، اليابان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

إن مجلس رئاسة الاتحاد سجل أربع دورات للعمل المغربي المشترك، وتوقف مع بروز المشاكل الجزائرية المغربية (4).

* **الدورة الأولى:** تونس (22-21 جانفي 1990): تركز العمل في هذه الدورة على المحاور التالية :

- إعداد برامج تنفيذية وبحث أربعة حلل متخصصة في ذلك وهي:

لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد و المالية، لجنة الموارد البشرية، ولجنة البنية الأساسية .

- وضع المشاريع التنموية الاتحادية مع تدعيمها بعدة اتفاقيات :
- سوق فلاحية مشتركة، الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية، و إنشاء الوحدة الجمركية المغربية عام 1995.
- * **الدورة الثانية: (الجزائر 24-26 جويلية 1990) :** أولت قمة الجزائر أهمية خاصة لانجاز التكامل الاقتصادي على الصعيد المغربي وقد اعتمدت القمة على القرارات التالية :
- ترشيد العمل الاقتصادي المغربي المشترك و وضع ملامح إستراتيجية مغربية للتنمية .
- المصادقة على مشروع قيام الوحدة الجمركية بين دول الاتحاد قبل نهاية 1995 .
- إبرام اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية .
- إبرام اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي .
- المصادقة على اتفاقية خاصة بتشجيع وضمان الاستثمار .
- * **الدورة الثالثة: (ليبيا- رأس لانوق 10-11 مارس 1991):** لقد درست هذه القمة عدة مشاريع أهمها:
- المصرف المغربي للاستثمار و التجارة الخارجية، لجنة التأمين و إعادة التأمين، و المركز المغربي للرعاية الاجتماعية .
- بالإضافة على إبرام العديد من الاتفاقيات و المواثيق :
- **الاتفاقيات:** الاتفاقية التجارية و التعريفية، اتفاق البريد المغربي، اتفاق في مجال التضامن الاجتماعي.
- **المواثيق:** ميثاق العمل الاجتماعي، ميثاق لحماية البيئة، الملامح الكبرى لإستراتيجية التنمية .
- * **الدورة الرابعة: (الدار البيضاء المغرب 15-16 سبتمبر 1991) :** من بين النتائج التي أفضت إليها أعمال هذه الدورة، تحديد تونس كمقر ل :
- المصرف المغربي للاستثمار التجارة .

4 - الطبيعة الهيكلية للاقتصادات المغربية.

لتحقيق الأهداف المرجوة كان لابد من دراسة تحليلية للوضعية الاقتصادية من ناحية الهيكل والقطاعات، وتحليل العلاقة التجارية البينية المغربية وسبل التفعيل، محاولة منا وضع تشخيص من شأنه أن يبين المعالم و الأسس الواجب أخذها بعين الاعتبار في بناء النموذج التكاملي الذي يليق بالدول المغربية و القادر على خلق التنمية و الضامن لاستدامتها .

تجدر الإشارة إلى أنه بعد ذلك نقصت وتيرة اجتماعات مجلس الرئاسة، وتوقفت اجتماعات مجلس الشورى، النواة الأولية للبرلمان المغربي منذ 1992، حيث كان للوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال العشرية الماضية تأثير سلبي في سير ميكانيزمات الاتحاد المغربي .

رغم اختلاف أوجه النمو للاقتصاديات المغربية، إلا أنها تسجل نفس المميزات الخاصة بالبلدان النامية، وهي ملخصة كالتالي: (5)

- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي .
- تخصص دولي قائم على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (المحروقات، المناجم و الفلاحة ...).
- وضعية اقتصادية كلية مستقرة نسبيا، لكن لا تسمح بنمو كافي و منتظم لامتنعاص المشاكل التي تتخبط فيها المنطقة من فقر، بطالة، مديونية خارجية... الخ.
- تبعية اقتصادية شديدة نحو الخارج، حيث تبقى تطورات الوضعية الاقتصادية و المالية للبلدان المغربية مرتبطة بالظروف الدولية التي تطبع السوق البترولية في حالة الجزائر و ليبيا، و الصادرات الزراعية و المنتوجات، بما في ذلك الظرف السياحي الدولي فيما يخص المغرب و تونس .
- إن فقر التنوع الاقتصادي لهذه الإقتصاديات يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، و بحكم تخلفها فإن واردات هذه الدول هي أساسا مواد مصنعة مما يزيد صعوبة تطوير المبادلات بين هذه الإقتصادات الموجهة أساسا نحو العالم الخارجي المصنع .

- يلاحظ أن دول إتحاد المغرب العربي تصدر في المقام الأول النفط و الغاز الطبيعي ثم الفوسفات والحديد الخام و السمك و التمور و المنتوجات والزيتون النباتية، في حين يستورد المعدات والأجهزة والكيمائيات... الخ و تعتبر فرنسا تقريبا الشريك التجاري الأول للاتحاد المغربي، و يأتي بعدها كل من ألمانيا، إيطاليا وإسبانيا، و تصدر دول الإتحاد ما قيمته **47.53** مليار دولار حيث تشكل **17.8 %** من صادرات

الوطن العربي، و تحتل الجزائر المكان الأول بنسبة **41%** من صادرات دول الإتحاد، وتبلغ واردات الإتحاد ما قيمته **37.71 مليار دولار** رأي ما بنسبته تقريبا **22%** من إستيرادات الوطن العربي .

عموما تعاني الإقتصادات المغاربية، دون استثناء من ضعف صادراتها **الصناعية أولا**، و من ضعف القيمة المضافة من تلك الصادرات **ثانيا**، مقابل سيطرة واضحة في تلك الصادرات للمواد الخام و الأولية، حيث يلاحظ تركز شديد في تلك الصادرات الخام على النفط و الغاز .

- إن الدول المغاربية في وضعها الراهن، لا يمكن تحديد قطاع رئيسي بارز في الأجهزة الإنتاجية فيها، والجدول يبين أهمية كل قطاع في بلدان المغرب الثلاث (تونس الجزائر والمغرب):

**الجدول رقم (03) : نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام %
(تونس، الجزائر، المغرب)**

البلد	القطاعات	صناعة	خدمات	فلاحة
تونس	31.9	49.8	18.3	
الجزائر	62	29.1	8.9	
المغرب	19.8	35.5	44.6	

المصدر: علي الشابي "الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي" ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة"، الدوحة، فيفري 2013، ص 03 .

ففي تونس يمثل قطاع الخدمات أهم الأنشطة الاقتصادية بحصة **49.8%**، يليه قطاع الصناعة بحصة **31.9%** ثم الفلاحة بحصة **18.3%** .

أما الجزائر فإن قطاع الصناعة يمثل **62%** ثم الخدمات بـ **29.1%** ثم الفلاحة **8.9%**، وإذا نظرنا إلى المغرب، فإن الفلاحة في هذا البلد تحتل الحصة الأهم بـ **44.6%**، تليها الخدمات بـ **35.5%** ثم الصناعة بـ **19.8%** فقط .

- لكن علينا أن نقر أن الإقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد كثيرا على إيرادات النفط التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل في البلاد لكنها لم تتمكن من تنويع و تطوير التصنيع لكي تصبح ذات قدرة تنافسية عالمية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر منتجي الغاز و النفط في العالم، احتلت المرتبة الثانية عشرة عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009، و المرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا، تملك احتياطي يقدر بحوالي

25000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و تنتج الجزائر 1.45 مليون برميل يوميا من النفط، و152 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوي (6)

- أما بالنسبة للمغرب فلما كانت الزراعة أهم مصدر للدخل و هي متكونة من الحبوب، قصب السكر، والحمضيات والزيتون والخضروات، وتربية الماشية، فإن هذا القطاع لا يزال متعلقا بالمخاطر المناخية والظروف الاقتصادية العالمية، سيما وأن القطاع الثاني الأهم في البلاد وهو الخدمات وبالأخص السياحة لا يزال مرتبط بالخط الاقتصاد العالمي و مخاطره .

لا يفوتنا التركيز أن المغرب يملك 70 % من احتياطات الفوسفات العالمي

- على غرار الجزائر تعتبر ليبيا من أكبر منتجي النفط في العالم حيث احتلت المرتبة 18 عالميا لسنة 2009، تعتمد ليبيا شبه كلي على النفط إلى جانب الصناعات الكيماوية في اقتصادها، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولية .

- أما الاقتصاد التونسي فهو يعتمد على السياحة و على الصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوربية، حيث تشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، حيث أن تونس تعتبر ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا و إيطاليا، كما أن صادرات تونس من التمور تعتبر ثاني صادرات تونس الفلاحية .

أما الاقتصاد الموريطاني فهو رعوي بالدرجة الأولى، مع وجود بعض الأنشطة الصناعية كمناجم الحديد، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري .

4-1- الدور التنموي لحجم السوق (7) :

إذا أمنا أن العلاقة بين طرفي المعادلة - تكامل / تنمية - هي في الأصل علاقة حجم السوق بالتنمية الصناعية بالدرجة الأولى، وإذا تأملنا في الميزة الأساسية للتكامل والمتمثلة أساسا في القدرة على توسيع نطاق السوق فإنه:

* مما لا جدال فيه أن أكثر الدول النامية التي شرعت في بناء قاعدة الإنتاج الصناعي اصطدمت بمشاكل ضيق الأسواق المحلية الناجم عن ضعف الطلب على منتجاتها، واتساع السوق الذي ينجم عن التكامل الاقتصادي عادة ما يساعد على إتاحة الفرصة لرفع الكفاءة الاقتصادية للصناعة وزيادة الإنتاجية ارتباطا بارتفاع الطلب عليها(8) .

* يلعب حجم السوق على الإنتاج الصناعي دورا فعالا في تحفيز النشاط الاستثماري في الصناعات الجديدة، لم يكن ممكنا إنشائها من قبل نتيجة طبيعية لانخفاض مستوى المعيشة، الذي يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية بالنسبة إلى عدد كبير من السلع التي يستهلكها الفرد عادة عندما يتجاوز دخله حد الكفاف، ونظرا لخطورة هذه الناحية بالنسبة لفكرة الاتحاد سوف نوضح واقع دول المغرب العربي في إنتاج الثروة المعدنية والطاقة التي تمثل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، فهذا الإنتاج المعدني والطاقي الهام يجعل المنطقة في حالة تكاملها مجالا لاستقطاب الاستثمارات الإنتاجية والجدول (01) يوضح إنتاج بعض الثروات المعدنية والطاقة .

الجدول(01): الموارد الاقتصادية والطاقة لبلدان المغرب العربي 2009:

الموارد	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
القمح (مليون طن)	4.500	3.800	1.600	0.130	-----
البترو (مليون طن)	44.00	0.02	3.71	70.09	-----
غاز طبيعي (مليار متر مكعب)	152.00	0.04	1.75	3.10	-----
الإنتاج الإجمالي للطاقة Tep	142.880	0.628	7.120	73.420	-----
الفوسفات (مليون طن)	5	21	8	-----	-----
الذهب (كغ)	700	-----	-----	-----	-----
الحديد (مليون طن)	0.006	0.182	1.500	10.400	11

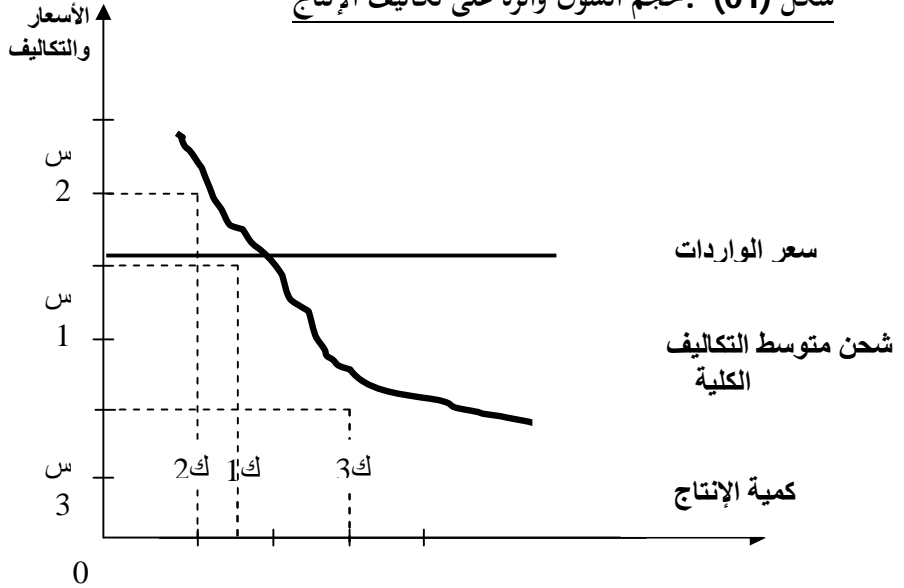
المصدر: بتصرف / بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية 2010.

* يصدر اتحاد المغرب العربي في المقام الأول النفط والغاز الطبيعي ثم الفوسفات والحديد الخام والسّمك والتمور والمنسوجات والزيوت النباتية، في حين يستورد المعدات والأجهزة والكيماويات.. إلخ. وتعتبر فرنسا

تقريبا الشريك التجاري الأول للاتحاد المغربي، يأتي بعدها كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. وتصدر دول الاتحاد ما قيمته 47.53 مليار دولار تشكل 17.8% من صادرات الوطن العربي، وتحتل الجزائر المكان الأول بنسبة 41% من صادرات دول الاتحاد. وتبلغ واردات الاتحاد ما قيمته 37.71 مليار دولار أي ما نسبته تقريبا 22% من استيرادات الوطن العربي.

* إن اتساع حجم السوق أيضا هو السبيل الأسرع الذي يتيح للدول المغربية في المدى البعيد تجاوز مرحلة إنتاج السلع النهائية والصناعات الاستهلاكية الخفيفة والذي قد جعل كثيرا من الدول النامية، حتى بعد نجاحها في إقامة تلك الصناعات، أكثر تبعية من ذي قبل للدول الصناعية المتقدمة من الناحية الاقتصادية نظرا للعلاقة الوطيدة بين الحجم والتكلفة، وجب على الدول المتكتلة الاستفادة إلى أقصى حد من الحجم الواسع، والشكل يوضح هذه العلاقة:

شكل (01): حجم السوق وأثره على تكاليف الإنتاج



المرجع: محمد زكي شافعي، مرجع سابق ذكره ص 35

حيث يلاحظ أن حجم الإنتاج يزداد من ك 2 إلى ك 3 كنتيجة لاتساع حجم السوق الذي يؤدي بالتكاليف إلى الانخفاض من س 2 إلى س 3، وبالتالي يلاحظ العلاقة العكسية بين حجم السوق والتكاليف، عموما تصب هذه العلاقة في تكثيف عملية التصنيع وتسريعها بصفة مباشرة لبلوغ التنمية

المنشودة حيث يمكن حصر أهم الفوائد في: وفورات الحجم، وفورات خارجية، استقطاب الاستثمارات، تدعيم المركز التفاوضي، تخفيف التبعية الخارجية.

حيث تشير دراسات للأمم المتحدة، تتعلق الأولى بمنطقة جنوب شرق آسيا حيث جاء أن تكلفة الإنتاج في صناعة الصلب تزيد بنسبة **10%** عندما تنخفض طاقة الإنتاج إلى نصف الطاقة الفضلى، وتزيد بنسبة **25%** عندما تنخفض الطاقة الإنتاجية إلى الربع، أما في صناعة الورق، يلاحظ أنه عندما تنخفض طاقة الإنتاج إلى النصف فإن التكلفة تزيد بنسب **16%** ثم **30%**.

تشير دراسات أخرى فيما يخص الصناعات البتر وكيماوية جميعها، مؤكدة الأهمية الكبرى لوفورات الحجم في هذه الصناعات، حيث أظهرت إحدى الدراسات عند تناول **36** مادة كيماوية، أن تكاليف الإنتاج تنخفض باستمرار مع كبر حجم البلد الاقتصادي، حتى بلوغ حدودها الدنيا في سوق يوازي حجم أمريكا اللاتينية بأسرها، فتكاليف المواد السابقة في إطار دولة الشيلي مثلا توازي ضعفين ونصف تكاليف الإنتاج فيما لو كانت في إطار أمريكا اللاتينية بأسرها⁽⁹⁾.

من هذا المنطلق تحديدا يمكن القول أن توسيع أسواق البلدان النامية يبدو من الأهمية البالغة وذلك لقيامه بإتاحة الفرصة أمام مثل هذه الصناعات التي لاشك أنها تلعب دورا رئيسيا في التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية بشكل عام .

4-2- مدخلا لإنتاج الصناعي للتكامل الاقتصادي المغربي:

إن إهمال مدخل الإنتاج الصناعي و ما يتطلب من تنسيق و تخطيط يعتبر إحدى العوامل الرئيسية لعدم تحقيق خطوات جادة في طريق التكامل الاقتصادي، و هو المدخل الأكثر حاجة للجهود الجادة والاستثمارات الكبيرة و الإدارة الرشيدة لضمان زيادة الإنتاج و تنويعه، حتى يصبح الهيكل الإنتاجي أكثر ملائمة لتحقيق التكامل خاصة في الظروف الراهنة للاقتصاديات المغربية، فالمدخل الصناعي يجب أن يكون العمود الفقري الذي يستند إليه التكامل المغربي و من حوله تقوم المداخل الأخرى بنشاطها لإسناده، من اجل تحقيق الأهداف الرئيسية للتكامل الاقتصادي الضامن لتحقيق التنمية و استدامتها .

- تحليل نظري لبنية الاقتصاديات المغربية دوليا :

رغم التفاوتات بين الاقتصادات المغربية ذاتها و فيما بينها إلا أنها تشترك جميعا بخاصية هيكلية واحدة بالنسبة لمنظومة الاقتصاد العالمي، هي أنها اقتصاديات تابعة، من منظور العلاقات

الإقتصادية الدولية، لكن الاختلاف يكمن في شكل هذه التبعية و طبيقتها من اقتصاد لآخر، بمعنى أكثر تحديد فإن الاختلاف بينها يكمن في عمق التبعية⁽¹⁰⁾.

يقصد مما سبق أن البنى الإنتاجية، والعلاقات السائدة إنتاجيا في هذه الاقتصادات غير متطورة إلى الحد الذي يسمح لها بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة مستقلة بواسطة استخدام مواردها الاقتصادية والبشرية المتاحة، و أن تلك البنى " العلاقات "، مسيطر عليها و مستنزفة من مراكز النظام الاقتصادي العالمي بطرق مباشرة و غير مباشرة تعيق تحقيق التنمية و ضمان استدامتها، و النتيجة أن صفة (الأطراف) بالنسبة للدول المغربية ناجمة بدرجة أساسية عن تفاعل متغيرين رئيسيان هما :

" تخلف نظم الإنتاج المحلية و تطور نظام السيطرة العالمي "

- رغم التباين الموجود بين العديد منها من حيث الهياكل الإنتاجية، إلا أن هذه الهياكل المتباينة لم تؤهل أي من هذه الاقتصادات على تجاوز حالته " كإقتصادات اطراف " في منظومة الاقتصاد العالمي فالاقتصاديات ذات الهياكل الإنتاجية المستندة إلى صناعات النفط أو الصناعات الإستخراجية الأخرى، مثلها مثل الإقتصادات ذات الهياكل الإنتاجية المستندة إلى الصناعات الزراعية و الصناعات التحويلية الخفيفة ما تزال ذات موقع ثابت في بنية الاقتصاد العالمي، و هذا مع انعدام وجود إقتصاديات ذات هياكل إنتاجية مبنية على أسس الاقتصاد المعرفي .

- إن تغيير بنية الإقتصاديات المغربية إنما يرتبط بميكليين متداخلين بشكل شديد⁽¹¹⁾ : الأول هو هيكل الإقتصاديات المغربية ذاتها و فيما بينها، و الثاني هو هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، و ضمن هذين الميكليين، لا يمكن الحديث عن الاستقلال المطلق لأحدهما عن الآخر بل يمكن الحديث عن الاعتماد الهيكلي المتبادل بينهما، فالتبادل موجود حتما بين الميكليين لكن شروطه و ظروفه هي التي تختلف دائما، ووفقا لذلك نستطيع القول بأن تفعيل الإمكانيات يرتبط بتغيرات هيكلية لها صفة تفاعلية بين حركية الاقتصاد العالمي و الإقتصاديات المغربية .

- لتجاوز منطق التهميش الاقتصادي يقع على الإقتصاديات المغربية تعديل شروط اندماجها الإقتصادي عبر تجاوز هياكلها الراهنة من علاقات إنتاج و نظم مؤسساتية.....

- يضاق إلى ما سبق من تحليل أن المهمة الأساسية للبديل المقترح أن يحقق التنمية الإقتصادية للدول المغربية و يعمل على استدامتها و قبل معرفة ما هو البديل . لا بد من معرفة الظروف الراهنة الخاصة باندماج الدول المغربية بالاقتصاد العالمي، لمعرفة موقعها، و لفهم بنيتها بشكل أفضل .

- واقع القطاع الصناعي في الدول المغاربية :

إن الإقتصاديات المغاربية بوصفها جزءا من أطراف الإقتصاد الدولي لم تستطع حتى اليوم بواسطة قدراتها الصناعية الراهنة، التحول إلى صناعة مخرجات نهائية للسوق الدولية بدلا من بقائها صناعة مدخلات له، و هي بهذا المعنى مازالت تلي الاحتياجات التنموية للمراكز الرأسمالية الخارجية أكثر من تلبية احتياجاتها التنموية الداخلية .

- يرجع السبب في ذلك أن الصناعات المغاربية لا تزال تعتمد بشدة على إقتصاديات الموارد الطبيعية، وتبتعد على إقتصاديات التصنيع الحديث، حيث تتكون بنية الصناعة في الإقتصاديات المغاربية اليوم من قطاعين صناعيين أساسيين: (12)

* **القطاع الأول:** هو قطاع الصناعة الإستخراجية، و الذي يتكون من صناعة النفط و الغاز، و صناعة الخامات المعدنية (حديد، نحاس، زنك)، و صناعة الخامات غير المعدنية (الفوسفات، البوتاس) .

* **القطاع الثاني:** هو الصناعة التحويلية، الذي يتكون من صناعة البتر وكيماويات، صناعة الأسمدة، صناعة الخشب و الأثاث، صناعة الإسمت و مواد البناء، صناعة الحديد و الصلب، صناعة الألمنيوم صناعة الأدوية، صناعة المنسوجات و الملابس، الصناعة الغذائية، الصناعة الكيمائية.

- من جانب الصناعات الإستخراجية لا يزال النفط و الغاز يسيطران على بنية تلك الصناعة بشكل مطلق و يشكلان المصدر الأساسي للقيمة المضافة ليس مغاربيا فحسب بل حتى عربيا، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية في الدول العربية كمجموعة حوالي **961.6** مليار دولار، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي **35.5 %** عام **2010** إلى حوالي **40.7% 2011**.

- و على صعيد الدول المغاربية فرادي، يلاحظ أن مساهمة هذا النوع من الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي يختلف من دولة لأخرى كما يبينه الجدول التالي :

مساهمة الصناعة الاستخراجية المغربية في الناتج المحلي الإجمالي (مؤشرات إحصائية
2011)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريطانيا
نسبة المساهمة %	38	7.6	5.2	65	33.2

المصدر: إدارة البحوث و التطوير " AIDMO"، المنظمة العربية للتنمية الصناعة و التعدين، (صفحة المؤشرات الاقتصادية و الصناعية للدول العربية 2011).

- فالملاحظ للإحصائيات يثبت أن الدول النفطية (الجزائر - ليبيا) خاصة كانت مساهمة هذا النوع من الصناعة معتبرة (38%، 65%) على التوالي اضافة الى موريطانيا 33.2%، على العكس تماما بالنسبة (تونس - المغرب) كانت المساهمة ضعيفة (7.6%، 5.2%)، باعتبار أن الدولتان تعتمدان على قطاعات أخرى كمورد (السياحة، الفلاحة... الخ) . (كما تم تبينه سابقا).

- أما بالنسبة للصناعات التحويلية، فإن الكيماويات و المنتجات النفطية و البلاستيكية و الفحم و المطاط تساهم بنسبة كبيرة فيما يخص الدول النفطية (الجزائر - ليبيا)، في حين تساهم صناعة المنتجات الغذائية و المشروبات، منسوجات و الملابس، و الجلود، و المعدات وآلات النقل بالنسبة لبقية الدول المغربية .

- و على صعيد الدول فرادى، يلاحظ أن مساهمة هذا النوع من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي يختلف من دولة لأخرى كما يبينه الجدول التالي :

مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي (مؤشرات إحصائية 2011)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريطانيا
نسبة المساهمة %	4.8	15.8	14.5	5	3.2

المصدر: إدارة البحوث و التطوير AIDMO مرجع سابق .

من ملاحظة الجدول السابق يتضح أن تونس و المغرب كانت لهما المساهمة الأكبر (15.8 % 14.5%) لهذا النوع من الصناعات على التوالي، فإننتاجية اليد العاملة في الصناعات التحويلية بالنسبة للمغرب حسب إحصائيات 2010 وصلت إلى (20.60) دولار.

- من واقع هذه الأرقام يلاحظ وجود ارتباط بين صناعة النفط و الغاز كجزء من الصناعة الإستخراجية و بين صناعة المنتجات النفطية كجزء من الصناعة التحويلية، و بالتالي فان أي خلل صناعي / إنتاجي، أو سعري، أو أي صدمة اقتصادية أو سياسية خارجية أو داخلية تصيب قطاع الصناعة الإستخراجية و تحديدا النفط و الغاز، لابد لها و أن تنعكس بشكل مباشر و قوي على الصناعة التحويلية كون النفط و الغاز هما المدخلات الرئيسية لثالث الصناعة التحويلية.

- إن هذا الجزء أساسي من مأزق الصناعة العربية عامة، و المغربية خاصة، فأسعار النفط و الغاز لا تحدها عوامل اقتصادية داخلية بحتة بسبب الطبيعة الخاصة لهاتين السلعتين، و إنما تحدها القوى والظروف والتحالفات الاقتصادية والسياسية الدولية، وبالتالي فان تبعية جزء من الصناعة التحويلية لظروف و شروط ذلك الاقتصاد أيضا .عموما الصناعة المغربية ونسبتها الى الناتج الداخلي الخام موضحة في التالي:

القطاع الصناعي و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية (2011)

البلدان	القيمة المضافة للقطاع الصناعي مليار دولار	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
الجزائر	81.6	42.8
تونس	10.85	23.4
المغرب	19.49	19.7
ليبيا	25.7	70
موريطانيا	1.53	36.4

المصدر: إدارة البحوث والتطوير Aidmo المنظمة العربية للتنمية الصناعة والتعدين، مرجع سابق.

وبالتالي فإن مساهمة القطاعات غير الصناعية في البلدان المغربية كبيرة، خاصة تونس أكثر من (75%) والمغرب أكثر من (80%).

- وعند التعمق في تحليل الهيكلية لمساهمة قطاع الصناعة مغاريا في الناتج المحلي الإجمالي، يكشف عن وجود خلل بنيوي آخر يتعلق ببنية هذا القطاع، حيث لا تتجاوز مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الاقتصاديات بنسب معتبرة، ومثلا ليبيا التي تصدر الدول المغربية صناعيا بـ (70%) نجد 5% فقط كمساهمة للصناعة التحويلية، كذلك الجزائر (4.8%)

و هذا معناه ببساطة أن هناك سيطرة شبه مطلقة للإنتاج الربعي بدلا من الإنتاج الحقيقي، على بنية الناتج المحلي الإجمالي من خلال سيطرة الصناعة الاستخراجية عليه، الأمر الذي يتطلب تعديلا هيكليا في بنية الصناعة ذاتها باتجاه تعميق الصناعات التحويلية و تطويرها، وزيادة إنتاجيتها من أجل إحداث تغيير نوعي و كمي في بنية الصناعة يؤهلها إلى المنافسة الإقليمية و الدولية، و يقلل في الوقت نفسه من أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الإقتصاديات المغربية بشكل عام .

يتضح من خلال تحليل المسيرة التنموية للبلدان المغربية في جانبها الصناعي، ومن خلال الإمكانيات والقدرات التي تتوافر عليها البلدان، أن المنطقة مازالت من حيث مستوى وكيفية استغلالها بعيدة عن معايير الاستخدام العقلاني للموارد .

من هنا تحديدا و يجب إعادة النظر في أساليب التخطيط والتنفيذ والتنظيم، والإدارة السائدة على مستوى اقتصاديات هذه البلدان، كذلك كون الوضع الراهن لمنطقة المغرب العربي على الساحة الدولية لا يتماشى مع الطاقات والموارد الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، وكل ذلك أساسا لتحسين مستوى التطور الاقتصادي و الوضع الاجتماعي السائدين في كل بلد .

6- متطلبات نجاح استراتيجية التكامل الإنتاجي في إطار التكامل الاقتصادي:

- عند تحليل طبيعة المشاريع الإنتاجية التي يجب أن تقام بصورة مشتركة، لابد من دراسة المفعول التكاملية الذي يجب أن تحمله تلك المشاريع، ولكي تكون هذه الأخيرة فعلا تكاملية، واندماجية يجب أن تساهم في توسيع أسواق البلدان المتخلفة وفي نفس الوقت تستقطب معظم فوائد السوق الموسعة، ولتحقيق ذلك يجب توفر عدة شروط في هذه المشاريع أهمها⁽¹³⁾:

* ألا تكون المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في هذه المشاريع، محصورة في منطقة أو دولة واحدة من دول السوق، بل موزعة على أكبر عدد ممكن منها.

* أن يكون الطلب على منتجاتها متأت من أكبر عدد ممكن من البلدان الداخلة في السوق، أو من بلدين على الأقل.

* أن تكون المداخل المتأتية من هذه المشاريع، موزعة في أكثر من بلد من بلدان السوق.

* أن تستفيد من الوفورات الخارجية التي تنتج عن هذه المشاريع، صناعات أخرى تتوزع على أكبر عدد ممكن من بلدان المنطقة التكاملية. يتم تحقيق التكامل والاندماج الإنتاجي خاصة لتجاوز التخلف، عن طريق ربط جميع بلدان السوق الموحدة، بشبكة من خطوط المواصلات وفي مجال المعرفة العلمية والتقنية "جامعات، معاهد... إلخ".

- بعد النتائج السلبية التي ترتبت عن تطبيق المناهج التنموية المستوردة سواء على مستوى التكامل بين الأقطار - دول المغرب العربي - أو على مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي القطري، هذا التوجه سيدعم السياسات التنافرية القطرية و يزيد من تفاقم المشاكل الداخلية ويؤكد ربط هذه البلدان بالسوق الدولية على حساب السوق الإقليمية، بهذا المعنى فالحاجة لنموذج تنموي واضح المعالم يعظم الاستغلال الجماعي للثروات، ويتميز بالواقعية و الموضوعية أصبحت أكثر من ضرورة.

- التكامل الاقتصادي بشكل عام والإنتاجي منه بشكل خاص⁽¹⁴⁾ لا يمكن أن يتحقق تلقائيا، وإنما ينبغي النظر إليه كجزء من الإستراتيجية الخاصة بالتنمية الاقتصادية الشاملة .

- انتهاز الفرص الاستثمارية التي يتيحها التكامل بين دول الأعضاء، غير أن ذلك لن يأتي إلا إذا أدرك القطاع الخاص مسؤولياته وتخلّى عن حصر نفسه في إطار تجارة الاستيراد الضيق، والعقلية المصاحبة لذلك و التي تسعى لتحقيق أكبر عائد للاستثمار في أقصى مدة ممكنة دون مجهود يذكر، واقتحام القطاعات الإنتاجية بما فيها من تحديات و مخاطر.

- إقامة مجموعة من المؤسسات الإقليمية القادرة على تحقيق الأهداف المشتركة و في مقدمتها⁽¹⁵⁾:

• مؤسسات تنظيمية متعلقة بتسهيل إمكانية اتخاذ القرارات الموحدة ومتابعة تنفيذها، وتعتبر هذه المؤسسات العمود الفقري للتكامل الاقتصادي .

• مؤسسات بحث علمي مشتركة لازمة لإصدار القرارات المشتركة وفق أسس موضوعية تحقق مصالح أطراف الأعضاء في المنطقة التكاملية، كما إن هذه المؤسسات مطلوبة لتعزيز القدرة الذاتية المشتركة في مجال التكنولوجيا .

• مؤسسات التمويل المشتركة لتسهيل مهمة التنمية على مستوى الإقليم، إذ إن قيام مثل هذه المؤسسات ابتداء و بموارد تتفق و حجم عملية التكامل و تفويضها بسلطات اتخاذ القرار في مجالات نشاطها ستؤدي إلى تسريع وتيرة التكامل .

- توافر القناعة بمجوى التكامل والتصميم والإرادة السياسية لتحقيقه، فالتكامل الاقتصادي ومهما كانت جدواه الاقتصادية لا يمكن إن يتم كمجرد استجابة لدوافع اقتصادية بحتة. بل لابد من الموافقة واتخاذ الإجراءات السياسية اللازمة بأعلى المستويات .

وأخيرا فان نجاح التكامل الإنتاجي بين الدول اتحاد المغرب العربي هو خطوة أساسية وهامة للتكامل الاقتصادي الشامل والتكامل الاقتصادي العربي الأشمل الذي يمثل الضمان الوحيد على المدى البعيد لاستدامة التنمية الاقتصادية.

خلاصة:

- على اختلاف المبررات الدقيقة لقيام التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، وعلى اختلاف الأهداف التي يمكن أن يؤدي إليها، ليس اقتصاديا فحسب، وعلى اختلاف الصور التي يتخذها نتيجة ذلك، إلا أن الأکید أن الظاهرة جاءت لتبقى واختلاف المصالح هو الأساس الموضوعي لثباتها .

- يمكن تثبيت أن مشكلات البلاد النامية عامة، والمغربية خاصة، هي في الأصل مشكلات بنوية متعلقة بتخلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية، لذلك مبدأ التحرير التجاري ربما يفيد الدول المتطورة لكنه لا يعني كثيرا بلدان تصدر المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة إلى بلدان ذات منتجات متشابهة .

- كما أصبح من الثابت تماما في نظرية التكامل، أن الاقتصاديات النامية عامة، والمغربية خاصة بحاجة إلى مدخل ما قبل تبادلي للاندماج يؤسس لكسر وتجاوز ما هو مفروض عليها من تقسيم دولي للعمل وتخصص في الإنتاج الخام والأولي لاستدامة التنمية، إلا وهو المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي.

- يمكن استخلاص نتيجة هامة مفادها أن البلدان المغربية، تملك إمكانيات ضخمة، تسمح لها بإقامة تعاون و تكامل بين مختلف الأقطار المغربية بحيث أهم ما يميزها هو احتوائها على قطاعات صناعية متباينة حقيقية، وهي خصائص يمكن لها أن تشكل لانطلاق ديناميكية جديدة للتقارب والتكامل بين بلدان المنطقة، خاصة إذا علمنا أن كل الظروف والإمكانيات متوفرة وما ينقصها سوى بعض التحولات والتعديلات على المستوى المحلي والجهوي، بمعنى التوفيق بين المنطق القطري والجهوي المغربي، لأن النزعة الحالية للسياسة الصناعية للدول المغربية هي تصديرية، والحقيقة التي لا جدال فيها هي أن البنية الهيكلية

لقطاع المبادلات الخارجية في المنطقة لا يساعدان إطلاقاً على تحقيق اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي خاصة أن المنافسة أصبحت أكثر شراسة .

- الاقتصادات المغاربية اليوم كأي اقتصادات دول نامية أخرى بأمس الحاجة لإيجاد نموذج اندماجي من خلال المدخل الإنتاجي، وليس من خلال المدخل التبادلي، باعتبار أن هذا الأخير لن يغير في بنية هذه الاقتصاديات كثيراً، ولأنه يقتصر على عمليات التبادل والتوزيع للسلع فقط، ولا يؤدي إلى إقامة أنماط إنتاجية جديدة .

الهوامش والمراجع:

1. KABEYA TSHIKUKU " intégration économique national, cahier économique et sociaux ", presses universitaires du Zair – Kinchassa, septembre décembre 1981. P 197 .

2. عبد المطلب عبد المجيد، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2003، ص ص.52- 54

3. محمد محمود الإمام " تجارب التكامل العالمية ومعناها للتكامل العربي "، م.د.و.ع بيروت ط 1 ن 2004 ص 20.

4. الصادق براجي، "التكامل الاقتصادي النقدي بين دول اتحاد المغرب العربي، واقع وآفاق"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عنابة، دفعة 2002، ص ص 43-44.

5. Djamel Eddine Guechi" l'union du maghreb Arabe : nateration et devloppent économique " Casbah Edition ,Alger ,2002,page 70.

6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، "الفصل الخامس"التطورات في مجال النفط و الطاقة"، ص 81 .

7. حسين عمر " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر " النظرية والتطبيق، دار الفكري العربي، القاهرة ط 1 1998 ص 36.

8. كتاب " الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا " الأمم المتحدة، نيويورك 2005. ص 62.

9. الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي،انظر النشرة الإحصائية

10. هجير عدنان زكي أمين، "الاقتصاد الدولي، النظرية و التطبيقات"، إثراء للنشر و التوزيع، طبعة أولى، 2010، ص 22 .
11. إن تثبيت هذه الفكرة، يرتكز أساسا كون الاقتصاد العالمي أصبح أكثر تكاملا و ترابطا أكثر من أي وقت مضى، لا يمكن فصل العلاقات الإقليمية عن الدولية، ومن بين العوامل التي أسهمت بدرجة كبيرة في هذه العملية الابتكارات التكنولوجية و التحسينات و التطورات التي شهدتها البنى الأساسية للنقل و المواصلات.
12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، الفصل الخامس (التطورات في مجال النفط و الطاقة)، ص 89.
13. محمد شريف منصور "التكامل الصناعي المغربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي" الملتقى الوطني الأول، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة 2002، ص 207.
14. عبد الوهاب حميد رشيد، "التنمية العربية و مدخل المشروعات المشتركة"، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ط 1، 1982، ص 35.
15. إكرام عبد الرحيم "التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي"، مكتبة بدبولى 2002، ص 60.